"انعكاسات صناعة الرياضة وأثرها على سيادة الدولة الوطنية"

أ.م.د/ محمد أحمد رزق*

أولاً- مقدمة ومشكلة البحث.

أصبحت الرياضة في عصرنا الحديث أحد فروع الاقتصاد الحديث ، حيث أن ممارسة النشاط الرياضي ذات أهمية اقتصادية ثنائية بالنسبة للفرد والدولة ، وتعد اقتصاديات الهيئة الرياضية هي طريقة توزيع الموارد وإمكانيات الهيئات الرياضية لتحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات ورغبات أعضائه بما يحقق أهداف تكوينه وإنشائه وأهداف أعضائه من الاشتراك فيه ، كما يؤثر النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة الموجودة بها الهيئة الرياضية على اقتصادها سواء كان هذا النظام اقتصاد السوق أو اقتصاد التخطيط المركزي أو درجة ما بينهم (٩:٢٤).

كما أن الرياضة تدار من منظور صناعي وأصبح مصطلح صناعة الرياضة من المصطلحات المنتشرة ودخلت الشركات العملاقة عالم الرياضة لفتح أسواق جديدة لم تكن متاحة من قبل ، كما أصبحت الرياضة قطاع مهم للترويج والتسويق ، وأصبح أبطال الرياضة في مقدمة الإعلانات التجارية وظهر ما يسمى الصناعة الرياضية والتسويق الرياضي والتمويل الرياضي وغيرها (٣٠٤:٢٣).

أذن الرياضة جزء من الدورة الاقتصادية حيث تعتبر الرياضة جزءاً مكملاً من الأنشطة الجماعية للإنتاج والاستهلاك ، فهي تدخل في إطار الدورة الاقتصادية سواء باعتبارها منتجاً أو شريكاً في الإنتاج أو باعتبارها قيمة مضافة (٥٥:٥).

ومفهوم صناعة الرياضة والترويح تجاوز حدود الرياضة والترويح وهيئاتها المعنية ، حيث تتشارك مع مجموعة من قطاعات الدولة مثل وزارة التجارة والاقتصاد ووزارة الصناعة وغيرها من الوزارات في إنتاج منتج رياضي ،أو تقديم خدمات تلبي احتياجات الناس كصناعة الأحداث الرياضية أو مشاهدتها أو المشاركة فيها ، إضافة إلى صناعة السلع الرياضية نفسها وصناعة مبيعاتها، أو صناعة الخدمات وكذلك صناعة التدريب الرياضي (البطل الرياضي على المستوى العالمي والأولمبي) بكافة مجالاته وقطاعاته المختلفة وغيرها (٥٣).

أذن صناعة الرياضة تعرف أنها " مشاركة مجموعة من القطاعات والهيئات بالدولة (مثل وزارة الشباب والرياضة ، ووزارة التجارة والصناعة ، ووزارة السياحة ، وغيرهم) لإنتاج منتجات رياضية أو تقديم خدمات رياضية أو إدارة الأحداث والمسابقات والفعاليات الرياضية بهدف تحقيق تنمية شاملة (اقتصادية ، اجتماعية ، صحية) ".

وعند الحديث عن الدولة يجب الوضع في الاعتبار دور الدولة أو الحكومة من جانب ، ومن جانب آخر وظائف الدولة ، ومن جانب ثالث علاقة الدولة بالاقتصاد العالمي.

وتمارس الدولة وظائف أساسية في الاقتصاد الحديث وهي: (٢٥٦:١٣)

وظيفة أساسية كلاسيكية : مثل توفير الخدمات للمجتمع وإنشاء الطرق والكباري والمدارس والمستشفيات والملاعب والاستادات الرياضية والدفاع والجيش.

وظيفة توزيعية : مثل توزيع السلع والخدمات وتوزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع.

وظيفة تنظيمية تشريعية : مثل تنظيم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات بإصدار القوانين واللوائح.

وظيفة التنمية الاقتصادية : مثل كافة الإجراءات والسياسات التي تضمن تحقيق تنمية مستدامة.

* أستاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية والترويح كلية التربية الرياضية (للبنين والبنات) – جامعة بورسعيد.

وتعرف الدولة أنها " جمع من الناس يقيمون على سبيل الاستقرار في إقليم معين ويخضعون لسلطة حاكمة ذات سيادة " (١:١١).

كما تعرف الدولة أنها كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه سلطة عليا تتمتع بحق استخدام القوة ، وتشمل الدولة أركان أساسية وهى : السكان ، الإقليم ، الحكومة ، السيادة ، الاستقلال ، الاعتراف الدولي (٨:٢٩١،٢٩٢).

وتتضمن الدولة ثلاثة عناصر أساسية وهى شعب ،و إقليم ،و سيادة ، وتعتبر السيادة أخطر هذه العناصر حيث تحدد طبيعة الدولة المعاصرة ، وتربط علاقتها بالعنصرين الآخرين الشعب والإقليم ، ففكرة السيادة تحدد علاقة الدولة المعاصرة بمواطنيها من ناحية وحدود سيادتها الإقليمية بالتالي استقلالها عن الدول الآخري من ناحية آخري (٩:٢٠).

والسيادة هي أحد مبادئ القانون الدولي المعاصر الذى نصت عليه المواثيق الدولية فلا توجد دولة بدون سيادة ، وميثاق الأمم المتحدة (المادة الثانية الفقرة الأولى)، وينص على المساواة السيادية بين الدول وتمثل ذلك في أن " تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها " (٥٢).

كما أن السيادة " السلطة العليا للدولة في إدارة شئونها الاقليمية وفي إطار علاقتها الدولية وبالتالي يكون لمبدأ السيادة وجه داخلي يقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بمواطنيها داخل إقليمها بحدوده السياسية ، ووجه خارجي ينصرف نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بغيرها من الدول ، والتي تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة وعدم جواز التدخل في شئونها الداخلية.

وتعريف السيادة " الاستقلال في السياسة الخارجية والاختصاص الحصري في الشؤون الداخلية ، فالسيادة الداخلية تشير إلى سلطة عليا لصنع القرارات وتنفيذها في إقليم معين وسكان معينين ، والسيادة الخارجية تشير إلى عدم وجود سلطة دولة عليا تعلو سلطة الدولة " (٢٨:٥٣٧).

وتعتبر السيادة خاصية مميزة للدولة فهي لصيقة بها وصفة للسلطة السياسية بها والتي تميزها عن غيرها ، وتعنى أن السلطة في الدولة ذات سيادة بمعنى أنها سيدة لا تدين لغيرها بطاعة أو خضوع ولكنها تفرض طاعتها على الجميع باعتبارها السلطة العليا التي لا سلطة تعلو عليها (١٥:٢٨).

والتصرفات السيادية للدولة في إقليمها هو الضامن الحقيقي للأمن والسلم للمجتمع الدولي ، فالدولة الوطنية ضرورة لا مفر منها ، فالعولمة لا تعني بالضرورة زوال واندثار الدولة ، ولكن قد يعني زوال مقومات الدولة ، ويتفكك إقليم الدولة وتصبح السلطة السياسية رمزاً أو صفراً في عالم الأصفار (٢٠:١٠٣).

ومن خلال تحليل الدراسات المرتبطة العربية والأجنبية كدراسة على الهاشمي (٢٠٠٣م)(١٧) ،و محمد موسي (٢٠١٢م)(٢٦) ،و هشام ختيري (٢٠١٨م)(٣١) ،وأحمد عثمان (٢٠٢١م)(٣) ،و Sascha Düerkop & Ramesh Ganohariti (2021)(49)،و Carlos Méndez (2020)(38)

حيث تناولت توضيح صناعة الرياضة وعوائدها الاقتصادية ،وسيادة الدولة وتأثير العولمة والمؤسسات الدولية عليها ، حيث أدى ظهور ظاهرة العولمة الاقتصادية إلى إزالة القيود والحواجز وإتاحة مجموعة من المنافع الاقتصادية والتجارية والسياسية والرياضية ، حيث أصبح الرياضة والاقتصاد متلازمان بعضهما البعض لا ينفصلان ، حيث تعد الرياضة أحد دعائم الاقتصاد ومرتكزاته في كثير من البلدان ، ويظهر ذلك في تصارع الدول في تنظيم واستضافة البطولات والأحداث الرياضية فأصبحت تتعامل مع الرياضة كصناعة تدخل فيها استثمارات ورؤوس أموال وتحقق عائد مادى واقتصادي ، بل أصبحت الرياضة دخل ثابت لها ، كما يعد الاقتصاد الشريان الأساس لنمو الرياضة وتطورها.

وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة والتي تهدف في مجملها الى تحقيق تنمية اقتصادية وفى ظل المتغيرات المحيطة بالاقتصاد العالمي الذي يتميز بحدة المنافسة وفتح أبواب الاستثمار

لتحقيق أكبر قدر من الربح والتنمية حيث يعد الاستثمار جوهر كل تنمية اقتصادية وأداة للنهوض بالاقتصاد (١٥١:٢٥).

وأصبحت الرياضة تعكس وتجسد الحياة الاقتصادية والثقافية والأخلاقية للمجتمع ، وأصبحت كغيرها من العلوم تدار وفق أسس ونظريات علمية بل وتداخلت الأنظمة الاقتصادية والسياسية في إدارة المنظومة الرياضية ، وترتب على ذلك خضوع الرياضة إلى القوانين التي تخضع لها المجالات المختلفة كالتجارة والصناعة ، مما جعل الرياضة مفتاح التنمية الاقتصادية للدولة ، ومن المؤكد أن التحول إلى اقتصاد السوق لا يعنى إلغاء دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع ، بل تغيير هذا الدور من حيث إعادة تحديده ومجالاته وآلياته ، حيث أن صناعة الرياضة ركيزة أساسية في نمو اقتصاديات الدول ورافداً أساسياً من روافد التنمية ومطلب وضرورة حتمية يقاس من خلالها مدى تقدمها ، ونتيجة الهرولة المتزايدة تجاه تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ومتطلبات السوق وتطبيق منهج التنمية المستدامة وفرض المؤسسات الدولية سياستها وهيمنتها على سيادة الدول وتعميم قيمها وسياستها ، مما استدعى الباحث التعرف على انعكاسات صناعة الرياضة وأثرها على سيادة الدولة الوطنية ، والتعرف على الضغوط والقيود والأعباء التي تواجه المنظومة الرياضية في وطن ذات سيادة.

ثانياً-هدف البحث وتساؤلاته.

يهدف البحث للتعرف على انعكاسات صناعة الرياضة وأثرها على سيادة الدولة الوطنية ، وذلك في ضوء الإجابة على التساؤلات الآتية :

أ- ما أثر صناعة الرياضة على اقتصاديات الدولة الوطنية ؟
ب- ما تأثير صناعة الرياضة على سيادة الدولة الوطنية ؟
ج- ما هيمنة المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وأثرها على سيادة الدولة الوطنية ؟
د- ما التجنيس الرياضي كشكل من أشكال صناعة الرياضة وأثره على سيادة الدولة الوطنية ؟

ثالثاً-منهجية البحث.

أ- منهج البحث.

تم اختيار المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي وذلك لملائمته لطبيعة البحث وتحقيقاً لهدفه.

ب- مجتمع وعينة البحث:

تم تحديد وتوصيف المجتمع الأصلي وعينة البحث حيث تم اختيار عينة عشوائية من المسئولين والمهتمين بالرياضة بجمهورية مصر العربية من (خبراء علوم الرياضة ،و خبراء في الاقتصاد ،و خبراء تنفيذيين ،و المستثمرين ورجال أعمال ،و أعضاء مجلس النواب) (مرفق ٥) ، ويوضحه جدول (١) ، وتمثلت من (٢٧٨) فرد تم اختيارها وفق محمود بازرعة (٢٠٠١م) حيث يشير إلى أنه يبلغ حجم العينة ٢٧٨ عند معامل ثقة ٩٥% وحدوث خطأ بنسبة ٥% إذا كان حجم المجتمع ١٠٠٠ فرد. (٥٠٤:٢٧)

جدول (١)
توصيف عينة البحث

م	وصف العينة	شروط اختيارهم	العينة الأساسية	العينة الاستطلاعية
١	عينة تمثل خبراء علوم الرياضة	- أستاذ دكتور تخصص علوم الرياضة	٦٨	٩
٢	عينة تمثل خبراء الاقتصاد	- أستاذ دكتور في الاقتصاد	١٩	٤
		- عينة تمثل الاتحادات ومنها (الاتحاد المصري لرفع الاثقال ،و الاتحاد المصري للمصارعة ،و الاتحاد		

٣	عينة تمثل التنفيذيين	المصري للكاراتيه) - عينة تمثل الأندية الرياضية - عينة تمثل مراكز الشباب - مديري مديرية الشباب والرياضة - أعضاء وزارة الشباب والرياضة	١٧٨	١٤
٤	عينة تمثل المستثمرين و رجال الأعمال	عينة من المستثمرين ورجال الأعمال المهتمين بالمجال الرياضي	١١	٣
٥	عينة تمثل أعضاء مجلس النواب	عينة من أعضاء مجلس النواب المصري	٢	-
	الإجمالي		٢٧٨	٣٠

ج- أدوات جمع البيانات.

اعتمد الباحث علي الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات ، وقد تم تصميم الاستبيان وفق الخطوات التالية :

١- الاطلاع على المراجع العلمية المتخصصة ونتائج الدراسات والبحوث المرتبطة وتم تصميم استمارة الاستبيان المبدئية ملحق (٢) ،واشتملت على أربع محاور.

٢- تم عرض الاستبيان في صورته المبدئية على مجموعة من الخبراء عددهم (٥) محكمين ملحق (١) ،وذلك لإبداء الرأي حول مناسبة المحاور والعبارات ومدى تحقيقها لهدف الدراسة ومدى وضوح المحاور وصياغتها ومدى ملائمة كل عبارة للمحور التابع له وتم تحديد مواصفات وشروط اختيار الخبير أن يكون أستاذ الإدارة الرياضية ،وله دراسات وخبرات سابقة ،أو إنتاج علمي في مجال اقتصاديات الرياضة والاستثمار الرياضي.

وقد تم استخدام ميزان التقدير الثنائي لاستمارة الاستبيان (مناسب) درجتان ، (غير مناسب) درجة واحدة ، وذلك لحساب الأهمية النسبية للمحاور والعبارات المنتمية لكل محور.

د- الدراسة الاستطلاعية:

تم إجراء الدراسة الاستطلاعية لتقنين استمارة الاستبيان ملحق (٣) في الفترة من ٢٠٢٢/٩/٢٣ إلى ٢٠٢٢/١٠/١٣م على عينة بلغت (٣٠) فرد تم استبعادهم من عينة الدراسة الأساسية.

ه- المعاملات العلمية للاستبيان.

١- الصدق.

تم اختبار صدق استمارة الاستبيان باستخدام:

(أ)- صدق المحتوي.

تم عرض محاور استمارة الاستبيان في صورتها المبدئية ملحق (٢) على مجموعة من الخبراء بلغ عددهم (٥) محكمين ملحق (١) ، حيث جاءت نتائج استطلاع رأى الخبراء حول مدى مناسبة المحاور والعبارات المقترحة لاستمارة الاستبيان ما بين (٧٠% إلى ١٠٠%) ،و قد حدد الباحث نسبة (٧٥%) فأكثر من آراء الخبراء لقبول محاور وعبارات استمارة الاستبيان ،ويوضح ذلك جدول (٢) ،و(٣).

جدول (٢)
أراء الخبراء في محاور استمارة الاستبيان ن= ٥

م	المحاور المقترحة	ميزان التقدير: مناسب = ٢	ميزان التقدير: غير مناسب = ١	الدرجة	الأهمية النسبية %
١	المحور الأول : أثر صناعة الرياضة على اقتصاديات الدولة الوطنية.	٥	٠	١٠	%١٠٠
٢	المحور الثاني : تأثير صناعة الرياضة على سيادة الدولة الوطنية.	٥	٠	١٠	%١٠٠
٣	المحور الثالث : هيمنة المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وأثرها على سيادة الدولة الوطنية.	٥	٠	١٠	%١٠٠
٤	المحور الرابع : التجنيس الرياضي كشكل من أشكال صناعة الرياضة وأثره على سيادة الدولة الوطنية.	٤	١	٩	%٩٠

ويوضح جدول (٢) أراء الخبراء في محاور استمارة الاستبيان حيث بلغ عدد المحاور في الشكل المبدئي (٤) محاور ، وجاءت نتائج استطلاع رأى الخبراء حول مدى مناسبة المحاور المقترحة لاستمارة الاستبيان ما بين (٩٠% : ١٠٠%) حيث أن هناك اتفاق بين آراء الخبراء ،وبناءًا على نتائج الخبراء تم صياغة عبارات استمارة الاستبيان في صورتها المبدئية ملحق (٢) ، وتم عرض عبارات الاستبيان على الخبراء المحكمين للتعرف على مدى ملائمة كل عبارة للمحور التابع له ،وهو ما يوضحه جدول (٣).

جدول (٣)
أراء الخبراء في عبارات استمارة الاستبيان

م	المحور	عدد العبارات في شكلها المبدئي	العبارات التي تم حذفها: عدد	العبارات التي تم حذفها: رقم العبارة	عدد العبارات في الشكل النهائي
١	المحور الأول : أثر صناعة الرياضة على اقتصاديات الدولة الوطنية.	١٠	-	-	١٠
٢	المحور الثاني : تأثير صناعة الرياضة على سيادة الدولة الوطنية.	٣٤	٥	٣٢،٢٩،٧،٦ ٣٤	٢٩
٣	المحور الثالث : هيمنة المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وأثرها على سيادة الدولة الوطنية.	١٤	١	١٤	١٣
٤	المحور الرابع : التجنيس الرياضي كشكل من أشكال صناعة الرياضة وأثره على سيادة الدولة الوطنية.	١٦	٢	١٥،١٣	١٤
	الإجمالي	٧٤	٨	-	٦٦

ويوضح جدول (٣) أراء الخبراء في عبارات استمارة الاستبيان حيث بلغ عدد العبارات في الشكل المبدئي (٧٤) عبارة ،و بلغ عدد العبارات التي تم حذفها لتحقيقها نسبة أقل من ٧٥% (٨) عبارات ،وبناءاً على نتائج وملاحظات الخبراء تم صياغة استمارة الاستبيان في صورتها الأولية للتطبيق على العينة الاستطلاعية ملحق (٣) ،و تم استخدام ميزان التقدير الثلاثي (موافق ، إلى حد ما ، غير موافق).

(ب)- حساب الاتساق الداخلي للاستمارة.

قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي ، وذلك عن طريق إيجاد معامل الارتباط بين المحاور والدرجة الكلية للاستمارة ، بين العبارات والمحاور التي تنتمي إليها ومع الاستمارة ككل ، كما في جدول(٤)،و(٥).

جدول (٤)

معامل الارتباط بين المحاور والدرجة الكلية للاستمارة (ن=٣٠)

المحور	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع
معامل الارتباط	٠,٦١٩	٠,٩١٥	٠,٦١٣	٠,٧٨٩

قيمة رج(٢٨، ٠,٠٥)=٠,٣٦١

يوضح جدول (٤) وجود علاقة ارتباطيه دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين الدرجة الكلية ، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي للاستمارة .

جدول (٥)

معاملات الارتباط بين كل عبارة والمحور التابعة له ، وبينها وبين الدرجة الكلية للاستمارة (ن=٣٠)

المحور الأول			تابع المحور الثاني		
م	مع المحور	مع الاستمارة	م	مع المحور	مع الاستمارة
١	٠,٦٤١	٠,٥٦٥	١٤	٠,٥٢٤	٠,٤٢٥
٢	٠,٤٥٤	٠,٤٢٥	١٥	٠,٥٩٨	٠,٥٧٦
٣	٠,٧٣٠	٠,٥٣٢	١٦	٠,٦٤٦	٠,٦١٠
٤	٠,٦٥٠	٠,٤٠٠	١٧	٠,٥٤٦	٠,٥٠٩
٥	٠,٥٦٦	٠,٤١٢	١٨	٠,٦١٧	٠,٥١٠
٦	٠,٣٨٢	٠,٣٨٧	١٩	٠,٦٤٦	٠,٦٦٥
٧	٠,٥٤٧	٠,٤٤٠	٢٠	٠,٣٨١	٠,٣٢٩
٨	٠,٦٦٠	٠,٢٩٠	٢١	٠,٣٦٦	٠,٤١١
٩	٠,٥٤١	٠,٩٢	٢٢	٠,٤٩٢	٠,٤١٧
١٠	٠,٥١٩	٠,٥١٢	٢٣	٠,٤٤٥	٠,٣٨٧
المحور الثاني			٢٤	٠,٤٥٦	٠,٣٨٤
م	مع المحور	مع الاستمارة	٢٥	٠,٤٢٠	٠,٤٣٦
١	٠,٦٢٩	٠,٦٧٥	٢٦	٠,٤٨٤	٠,٤٩٠
٢	٠,٥٨٨	٠,٥٦٦	٢٧	٠,٢٦٦	٠,٠٩٦
٣	٠,٤١٩	٠,٤٠٥	٢٨	٠,٥٦٢	٠,٤٠٩
٤	٠,٦٤٤	٠,٥٨٦	٢٩	٠,٤٦٤	٠,٤٧٤
٥	٠,٦٣٨	٠,٦٨٤	المحور الثالث		
٦	٠,٦٣٠	٠,٧٢٤	م	مع المحور	مع الاستمارة
٧	٠,٤٤٩	٠,٤٥٦	١	٠,٥٨٧	٠,٤٤٤
٨	٠,٣٨٠	٠,٣٣٥	٢	٠,٦٢٣	٠,٤٠٠
٩	٠,٥٩٦	٠,٤٨١	٣	٠,٥٦٣	٠,٤٣١
١٠	٠,٧١١	٠,٦٨١	٤	٠,٦١٣	٠,٤٥٦
١١	٠,٤٦٠	٠,٤١٧	٥	٠,٦٤١	٠,٣٨٠
١٢	٠,٥٥٤	٠,٥٨٢	٦	٠,٢٧١	٠,٣٠٧
١٣	٠,٥٥٥	٠,٥٦٥	٧	٠,٥٥٦	٠,٥٢٩

تابع المحور الثالث			تابع المحور الرابع		
م	مع المحور	مع الاستمارة	م	مع المحور	مع الاستمارة
٨	٠,٤٤٧	٠,٤٤٨	٤	٠,٥٩٨	٠,٤٢٣
٩	٠,٠١٨	٠,١٥٠	٥	٠,٧٩٠	٠,٦٦١
١٠	٠,١٤٨	٠,٢٢٣	٦	٠,٧٥٨	٠,٦٣١
١١	٠,٣٧٧	٠,٣٦٩	٧	٠,٧٣٩	٠,٦٢٣
١٢	٠,٥٧٨	٠,٣٧١	٨	٠,٥٠٢	٠,٤١٣
١٣	٠,٧٥٠	٠,٤١٦	٩	٠,٦٢٧	٠,٥٣٠
المحور الرابع			١٠	٠,٤٣٨	٠,٣٨٤
م	مع المحور	مع الاستمارة	١١	٠,٣٩٠	٠,٣٦٩
١	٠,٤٤٤	٠,٤٥٤	١٢	٠,٤٢١	٠,٣٧٩
٢	٠,٥٠٠	٠,٤٢٢	١٣	٠,١١٣	٠,٠٠٠
٣	٠,٥٧٩	٠,٤٩٠	١٤	٠,٤٣٨	٠,٤٠٠

قيمة رج(٢٨، ٠,٠٥)=٠,٣٦١

يوضح جدول (٥) وجود علاقة ارتباطيه دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين درجة كل عبارة وبين الدرجة الكلية للمحور، وبين كل عبارة وبين الدرجة الكلية للاستمارة ، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي للاستمارة ،و قد تم حذف العبارات الحاصلة على درجة أقل من قيمة الارتباط.

٢- حساب معامل ثبات الاستمارة.

استخدم الباحث معامل ثبات ألفا كرونباخ بالإضافة إلى طريقة التجزئة النصفية لسبيرمان براون ، كما في جدول (٦).

جدول (٦)

ثبات الاستمارة بطريقة ألفا كرونباخ و طريقة التجزئة النصفية

المحاور	ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية لسبيرمان براون
المحور الأول	٠,٧٦٢	٠,٨٧٥
المحور الثاني	٠,٨٩٠	٠,٨٥٦
المحور الثالث	٠,٦٨٤	٠,٥٩١
المحور الرابع	٠,٧٤٩	٠,٥٨٣
الدرجة الكلية	٠,٩١٣	٠,٨٦٤

يتضح من جدول (٦) أن معاملات الثبات للاستمارة ككل (٠,٨٦٤) ،و(٠,٩١٣)، مما يدل على أن الاستمارة قيد البحث ذو معامل ثبات عال.

و- الدراسة الأساسية.

تم تطبيق الدراسة الأساسية على عينة قوامها (٢٧٨) مفحوص ملحق (٤) ،وذلك في الفترة من ٢٠٢٢/١٠/٢٢ إلى ٢٠٢٢/١٢/٥م حيث تم تصميم لينك على google form وإرساله لعينة البحث.

رابعاً-عرض ومناقشة النتائج.

أ- عرض ومناقشة نتائج التساؤل الأول.

١- عرض نتائج التساؤل الأول.

جدول (٧)

التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات عينة البحث في أثر صناعة الرياضة على اقتصاديات الدولة الوطنية (ن= ٢٧٨)

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط	%	كا٢	اتجاه العبارة
١	ساهمت صناعة الرياضة في تحقيق تنمية اقتصادية بالدولة	١٥٩	٩٥	٢٤	٢,٤٩	٨٢,٩	٩٨,٤	موافق
٢	ساهمت صناعة الرياضة في تعظيم وزيادة عوائد المسابقات والأحداث الرياضية	٢١٩	٤٦	١٣	٢,٧٤	٩١,٤	٢٦٤,٢	موافق
٣	ساهمت صناعة الرياضة في تنمية قدرات النشء والشباب و اكتشاف المواهب الرياضية	١٩٦	٦٥	١٧	٢,٦٤	٨٨,١	١٨٥,٣	موافق
٤	ساهمت صناعة الرياضة في استحداث مشروعات رياضية جديدة	٢١٥	٥٥	٨	٢,٧٤	٩١,٥	٢٥٤,٢	موافق
٥	ساهمت صناعة الرياضة في إيجاد وتوفير فرص عمل وطنية	٢٢٢	٤٨	٨	٢,٧٧	٩٢,٣	٢٧٩,٤	موافق
٦	اتاحت صناعة الرياضة الفرصة للقطاع الخاص في إدارة وتملك المؤسسات الرياضية	٢١٦	٤٣	١٩	٢,٧١	٩٠,٣	٢٤٩,٣	موافق
٧	ساهمت صناعة الرياضة في تطوير البنية التحتية للمؤسسات الرياضية	٢٠١	٥٢	٢٥	٢,٦٣	٨٧,٨	١٩٣,٩	موافق
٨	توفر الدولة أماكن للممارسة والترفيه والرياضة للجميع	١٢٣	١١٦	٣٩	٢,٣٠	٧٦,٧	٤٦,٩	إلى حد ما
	المتوسط العام للمحور				٢,٦٣			موافق

قيمة كا٢ عند درجة حرية ٢ ،و مستوى معنوية عند ٠,٠٥ = ٥,٩٩

المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان : ١ : ١,٦٦ (غير موافق) ، ١,٦٧ : ٢,٣٣ (إلى حد ما) ، ٢,٣٤ : ٣ (موافق)

٢ـ مناقشة نتائج التساؤل الأول.

يتضح من جدول (٧) أن النسبة المئوية لاستجابات عينة البحث تتراوح ما بين (٧٦,٧% ، ٩٢,٣%) ، تراوحت قيمة كا٢ ما بين (٤٦,٩ ، ٢٧٩,٤) ، أعلى نسبة مئوية قدرها (٩٢,٣%) للعبارة رقم (٥) ،وأقل نسبة مئوية (٧٦,٧%) للعبارة رقم (٨) ، كما يتبين من الجدول أن المتوسط العام للمحور (٢,٦٣) ،و تشير هذه القيمة موافقة أفراد العينة على ما جاء بالمحور الأول.

كما تشير هذه الاستجابات أن أثر صناعة الرياضة على اقتصاديات الدولة الوطنية يتمثل في ساهمت صناعة الرياضة في إيجاد وتوفير فرص عمل وطنية ، ساهمت صناعة الرياضة في استحداث مشروعات رياضية جديدة ، ساهمت صناعة الرياضة في تعظيم وزيادة عوائد المسابقات والأحداث الرياضية ، اتاحت صناعة الرياضة الفرصة للقطاع الخاص في إدارة وتملك المؤسسات الرياضية.

ويتفق ذلك مع دراسة كلً من حسين السمري ،و أشرف محمد(٢٠٠٦م)(١١) ،و أحمد فلاح (٢٠١٣م)(٥) ،و Aminuddin Yusof and Parilah shah (2008)(36) ،و Danyel Reiche (39) (2015) ،و Simon Chadwick (2022)(50) في أثر صناعة الرياضة على اقتصاديات الدولة مما يحقق التنمية.

لا تقتصر الرياضة على الترفيه فحسب ، بل هي نشاط اقتصادي يدر عوائد هامة ، لذلك تعتبر صناعة وقطاع حيوي في كثير من الدول ، ويلاحظ أن الرياضة تنتظم وفق منظومة تتميز ببنية هيكلية هرمية تشمل كل الرياضات (٢١٥:٢٩).

وتعد الرياضة من أهم الأبواب الاستثمارية التي تساهم في حل المشكلات الاقتصادية التي تعانى منها الدول وتتجاوز عوائدها المجال الرياضي ليشمل مناحي اجتماعية واقتصادية (٥١).

ومن المؤكد أن اقتصاد الدول لا يمكن أن يحقق أهدافه ونجاحه ولا يعمل بكفاءة وفاعلية إلا في إطار وجود دولة قوية تنهض بدوره وتحقق متطلباته ، وتأكيداً صناعة الرياضة مشروع دولة وليس عمل مؤسسة رياضية تعمل بمفردها مما يجب الوضع في الاعتبار النظر لرؤية الدولة وخططها الاستراتيجية وإثبات أن الرياضة أمن قومي ومورد من موارد ميزانياتها.

والاقتصاد الرياضي يشير إلي مجموعة من العلاقات والتدفقات النقدية الناجمة عن النشاط البدني الرياضي ويشير كذلك إلي الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالرياضة (١٢٥:٧).

كما أن دور الرياضة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال استخدام الإدارة الاقتصادية في إدارة مشروعات الرياضة من خلال أساليب الخصخصة ، والتمويل الذاتي ، والتسويق الرياضة ، والحوكمة وإعادة الهيكلة ، والاستثمار في الرياضة ، والرعاية الرياضية للأحداث الرياضية (٥٢١:٣٥).

وتتمثل رعاية الأنشطة الرياضية أحد المصادر الجاذبة للمستثمرين للاستثمار غير المباشر في مجال الرياضة حيث تحقق لهم مثل تلك الأنشطة عوائد ربحية عالية إذا ما قورنت بغيرها من أنشطة الاستثمار المباشر في مجال الرياضة (١:٤).

وأصبحت الرياضة تمول من عدة مليارات من الدولارات وهى جزء لا يتجزأ من مزيج الاتصالات بين شركات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرياضية وينظر إليها على أنها أحد الفرص الباقية في تطوير الأنشطة الرياضية وخصوصاً مع ارتفاع تكلفتها وتداخل التكنولوجيا الباهظة التكاليف في أجزائها (٣١:٢).

وتأكيداً أصبح الرياضة والاقتصاد مرتبطان ارتباطاً وثيقاً لتحقيق أثر إيجابي ويعطى مكاسب اقتصادية ويساهم في تطوير البينية التحية الرياضية والملاعب الرياضية ، وتنمية المجتمع ، ويجب أن تدرك الدولة بأهمية الرياضة والعمل على توفير أماكن للممارسة والترفيه والرياضة للجميع مما يسهم في رفع المستوي الرياضي وتطويره.

وبذلك يتحقق الإجابة على التساؤل الأول والذى ينص على : ما أثر صناعة الرياضة على اقتصاديات الدولة الوطنية ؟.

ب- عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثاني.

١- عرض نتائج التساؤل الثاني.

جدول (٨)
التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات عينة البحث في تأثير صناعة الرياضة على سيادة الدولة الوطنية
(ن= ٢٧٨)

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط	%	كا٢	اتجاه العبارة
١	التشريعات والقوانين المعمول بها توفر مناخاً جاذباً لصناعة الرياضة	٦٨	١٣٤	٧٦	١,٩٧	٦٥,٧	٢٨	إلي حد ما
٢	التشريعات والقوانين المكفولة لصناعة الرياضة كافية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية	٦٤	١٢٥	٨٩	١,٩١	٦٣,٧	٢٠,٣	إلي حد ما
٣	صناعة الرياضة ساهمت في مواكبة سياسة الدولة نحو إصلاح الاقتصاد القومي	٩٠	١١٣	٧٥	٢,٠٥	٦٨,٥	٧,٩	إلي حد ما
٤	تدرك الدولة ومؤسساتها أن صناعة الرياضة أحد موارد ميزانيتها وأمن قومي لها	١١٥	١٠٤	٥٩	٢,٢٠	٧٣,٤	١٩	إلي حد ما
٥	تضع الدولة اهتماماً بصناعة الرياضة مبني على خطط موضوعة وأهداف محددة	٩٧	١٠٩	٧٢	٢,٠٩	٦٩,٧	٧,٧	إلي حد ما
٦	توجد أهداف محددة بالمؤسسات الرياضية تساهم في صناعة الرياضة وتحقيق التنمية الاقتصادية	٩٢	١١٨	٦٨	٢,٠٩	٦٩,٥	١٣,٥	إلي حد ما
٧	توجد رقابة من قبل الدولة على جميع موارد المؤسسات الرياضية	١١٢	١٣٧	٢٩	٢,٣٠	٧٦,٦	٦٩	إلي حد ما
٨	توجد رقابة من قبل الدولة على المشروعات الرياضية المقامة بالمؤسسات الرياضية	١١٩	١٢٥	٣٤	٢,٣١	٧٦,٩	٥٥,٩	إلي حد ما
٩	تدعم الدولة الاستثمار الرياضي لزيادة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات الرياضية	٧٢	١٣١	٧٥	١,٩٩	٦٦,٣	٢٣,٨	إلي حد ما
١٠	توجد قرارات وزارية إدارية لدعم المؤسسات الرياضية	١١٤	١٤٨	١٦	٢,٣٥	٧٨,٤	١٠١,٤	موافق
١١	توجد سياسة اقتصادية (مالية) لنجاح صناعة الرياضة في الدولة	٧٨	١٢٩	٧١	٢,٠٣	٦٧,٥	٢١,٦	إلي حد ما
١٢	تعمل الدولة على تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الرياضية	٨٨	١١٩	٧١	٢,٠٦	٦٨,٧	١٢,٨	إلي حد ما
١٣	تعمل الدولة على إنشاء أندية رياضية استثمارية	١٤٢	١٠٣	٣٣	٢,٣٩	٧٩,٧	٦٥,٨	موافق
١٤	تعمل الدولة على إنشاء أندية رياضية لذوى الهمم والاحتياجات الخاصة	١٢٥	١١٨	٣٥	٢,٣٢	٧٧,٥	٥٤,١	إلي حد ما
١٥	تهتم الدولة بالرياضة التنافسية	١٣٤	٩١	٥٣	٢,٢٩	٧٦,٤	٣٥,٤	إلي حد ما

تابع جدول (٨)

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط	%	كا٢	اتجاه العبارة
١٦	تهتم الدولة بالرياضة المدرسية	١٠٢	١٠٨	٦٨	٢,١٢	٧٠,٧	١٠	إلي حد ما
١٧	تهتم الدولة بالرياضة للجميع	٩٩	١٠٥	٧٤	٢,٠٩	٦٩,٧	٥,٨	إلي حد ما
١٨	ساهمت صناعة الرياضة في تعظيم دور القطاع الخاص والأجنبي والعمل على تقليص دور الدولة	٨٨	١١٧	٧٣	٢,٠٥	٦٨,٥	١٠,٨	إلي حد ما
١٩	أثرت صناعة الرياضة (تطبيق برامج الخصخصة)على زيادة البطالة والاستغناء عن العمالة البديلة	٧٥	١٣٧	٦٦	٢,٠٣	٦٧,٧	٣٢,٣	إلي حد ما
٢٠	احتكار بيع وبث وتشفير المباريات والأحداث الرياضية يؤثر على سيادة الدولة	١٢٥	١٢٠	٣٣	٢,٣٣	٧٧,٧	٥٧,٨	إلي حد ما
٢١	يوجد تشريعات وقوانين وطنية لمنع الاحتكار الرياضي	٧٠	٩٨	١١٠	١,٨٦	٦١,٩	٩,١	إلي حد ما
٢٢	تحكم واحتكار رأس المال في صناعة الرياضة يؤثر على سيادة الدولة	٨٨	١١٤	٧٦	٢,٠٤	٦٨,١	٨,١	إلي حد ما
٢٣	أثرت سياسات الاصلاح الاقتصادي على صناعة الرياضة بالدولة	٨٤	١١٢	٨٢	٢,٠١	٦٦,٩	٦,١	إلي حد ما
٢٤	ساعد تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي إلى التعثر المالي للمؤسسات الرياضية	٩٣	١١٧	٦٨	٢,٠٩	٦٩,٧	١٣	إلي حد ما
٢٥	تفرض الدول الكبرى سياستها وقيمها وتعممها على قيم الرياضة	١٢٢	١١٥	٤١	٢,٢٩	٧٦,٤	٤٣,٥	إلي حد ما
٢٦	تفرض المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) قيوداً على الدولة الوطنية (مثل ألغاء الدعم) مما يؤثر على المؤسسات الرياضية	١٣٥	١٠٤	٣٩	٢,٣٥	٧٨,٢	٥١,٨	موافق
	المتوسط العام للمحور				٢,١٤		إلى حد ما	

قيمة كا٢ عند درجة حرية ٢ ،و مستوى معنوية عند ٠,٠٥ = ٥,٩٩

المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان : ١ : ١,٦٦ (غير موافق) ، ١,٦٧ : ٢,٣٣ (إلى حد ما) ، ٢,٣٤ : ٣ (موافق)

٢ـ مناقشة نتائج التساؤل الثاني.

يتضح من جدول (٨) أن النسبة المئوية لاستجابات عينة البحث تتراوح ما بين (٦١,٩% ، ٧٩,٧%) ، تراوحت قيمة كا٢ ما بين (٥,٨ ، ١٠١,٤) ، أعلى نسبة مئوية قدرها (٧٩,٧%) للعبارة رقم (١٣) ،وأقل نسبة مئوية (٦١,٩%) للعبارة رقم (٢١) ، كما يتبين من الجدول أن المتوسط العام للمحور (٢,١٤) ،و تشير هذه القيمة موافقة أفراد العينة إلى حد ما على ما جاء بالمحور الثاني.

وتشير هذه الاستجابات أن تأثير صناعة الرياضة على سيادة الدولة الوطنية يتمثل في تعمل الدولة على إنشاء أندية رياضية استثمارية ، توجد قرارات وزارية إدارية لدعم المؤسسات الرياضية ، تفرض المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) قيوداً على الدولة الوطنية (مثل ألغاء الدعم) مما يؤثر على المؤسسات الرياضية ، احتكار بيع وبث وتشفير المباريات والأحداث الرياضية يؤثر على سيادة الدولة.

ويتفق ذلك مع دراسة كلً من وليد صلاح الدين (٢٠٠٦م)(٣٣) ،و كريم الحكيم ،و أحمد الحسيني ،و عمرو زاهر(٢٠١٧م) (٢٢) من خلال التأكيد على إعادة صياغة اللوائح والقوانين التي تسمح بتدخل الدولة في حالة الاضرار بالقيمة الاجتماعية والثقافية للمواطن.

وتشير دراسة Sascha Düerkop & Ramesh Ganohariti (2021) (49) إلي سيادة الرياضة وقوة ودور الهيئات الدولية الحاكمة للرياضة مثل FIFA في إدامة هذه السيادة وتطبيقها.

وتسعى الدول والحكومات لتحقيق الأهداف السياسية في الرياضة الدولية والتأثير على الساحة الدولية من خلال الاستراتيجيات الدبلوماسية ، وزيادة الروح الوطنية والمكانة الدولية من خلال تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى (٣٨).

وكان للجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الدولية السبق في دعم عولمة اقتصاد الرياضة ، كما لعب كل من الشركات المصنعة للسلع الرياضية والشركات الراعية غير المصنعة للسلع الرياضية دوراً أساسياً لتسريع وتيرة نمو الاقتصاد ، إن المنافع المحصلة من دعم مختلف الفاعلين لاقتصاد الرياضة تعود على كلا الطرفين ، فاقتصاد الرياضة يتحصل على الموارد المالية الكافية لتمويل عمل كل الهيئات ومختلف الأحداث الرياضية ، ويستغل الطرف الآخر عالمية هذه الأحداث وشهرتها وارتفاع معدل معدلات مشاهدة الجمهور لها لتعزيز موقعها وزيادة ربحيتها (١٦:١٢١).

وتنتهج الحكومة المصرية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وضمن رؤيتها للتنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠م خطة اصلاح اقتصادي طموحة تهدف إلى تنمية وتطوير جميع مناحي الاقتصاد الوطني للنهوض بالدولة المصرية ، غير أنه يتضمن اشتراطات صندوق النقد الدولي خفض الانفاق الحكومي والدعم وزيادة الضرائب (٦:٥٠،٥١)

وتنقسم السيادة إلى نوعين : الأول الدول ذات السيادة الكاملة ويقصد بها الدولة التي تتمتع باستقلال كامل في مباشرة سيادتها الخارجية والداخلية فلا تخضع في ذلك لسيطرة هيئة أو هيمنة أية دولة ، أما التقسيم الثاني وهو الدول ناقصة السيادة وهى تلك الدول التي لا تتمتع باستقلال كامل في مباشرة سيادتها الخارجية أو الداخلية وذلك لخضوعها لسيطرة دولة آخري أو منظمة او هيئة دولية مما يترتب على ذلك مشاطرتها لتلك الدولة في ممارسة سيادتها (٢٦:٩٠).

والسيادة قدرة الدولة الفعلية على تأكيد ذاتها في المجال الدولي بحرية كاملة دون امتثال لأي سلطة خارجية.

وبذلك يتحقق الإجابة على التساؤل الثاني والذى ينص على : ما تأثير صناعة الرياضة على سيادة الدولة الوطنية ؟ .

ج- عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثالث.

١- عرض نتائج التساؤل الثالث.

جدول (٩)

التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات عينة البحث في

هيمنة المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وأثرها على سيادة الدولة الوطنية (ن= ٢٧٨)

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط	%	كا٢	اتجاه العبارة
١	بروز مؤسسات رياضية عالمية أصبحت تحل محل المؤسسات الرياضية الوطنية	١١٧	١٢٥	٣٦	٢,٢٩	٧٦,٤	٥٢,٣	إلى حد ما
٢	تضع المنظمات الدولية سياسات تمارس بها ضغطاً على سيادة الدولة	١٣٤	١١١	٣٣	٢,٣٦	٧٨,٨	٦٠,٥	موافق
٣	تؤثر المنظمات الرياضية الدولية على الشئون الداخلية للدولة وقرارها الوطني	١٣٥	١٠١	٤٢	٢,٣٣	٧٧,٨	٤٧,٨	إلى حد ما

٤	تفرض المنظمات الرياضية الدولية شروطاً اقتصادية وسياسية على الدولة	١٢٣	١١٨	٣٧	٢,٣١	٧٧	٥٠,٣	إلى حد ما
٥	تفرض المحكمة الرياضية الدولية غرامات لمخالفات اللاعبين والأندية والاتحادات بالعملة الأجنبية دون النظر لمن يوقعون عليه الغرامة ومستوى معيشته في بلده	١٥٨	٨٧	٣٣	٢,٤٥	٨١,٧	٨٤,٨	موافق
٦	عدم توافر رأس المال لتمويل الأحداث الرياضية ساعد على هيمنة الشركات متعددة الجنسيات	١٢٥	١١٢	٤١	٢,٣٠	٧٦,٧	٤٤,١	إلى حد ما
٧	تساهم الشركات متعددة الجنسيات في تمويل أنشطة وبرامج المؤسسات الرياضية ورعاية الفرق الرياضية	١١٩	١٢١	٣٨	٢,٢٩	٧٦,٤	٤٨,٤	إلى حد ما
٨	ساهمت سياسة الانفتاح وتحرير الأسواق إلى هروب رؤوس الاستثمارات	٩٤	١١٥	٦٩	٢,٠٩	٦٩,٧	١١,٤	إلى حد ما
٩	يتدخل الاستثمار الأجنبي في سياسات الاقتصاد الرياضي الوطني	١١٢	١١٩	٤٧	٢,٢٣	٧٤,٥	٣٤	إلى حد ما
١٠	استثمار الشركات متعددة الجنسيات يساهم في اختراق سيادة الدولة	٨٩	١٢٨	٦١	٢,١٠	٧٠	٢٤,٤	إلى حد ما
	المتوسط العام للمحور				٢,٢٨			إلى حد ما

قيمة كا٢ عند درجة حرية ٢ ،و مستوى معنوية عند ٠,٠٥ = ٥,٩٩

المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان : ١ : ١,٦٦ (غير موافق) ، ١,٦٧ : ٢,٣٣ (إلى حد ما) ، ٢,٣٤ : ٣ (موافق)

٢ـ مناقشة نتائج التساؤل الثالث.

يتضح من جدول (٩) أن النسبة المئوية لاستجابات عينة البحث تتراوح ما بين (٦٩,٧% ، ٨١,٧%) ، تراوحت قيمة كا٢ ما بين (١١,٤، ٨٤,٨) ، أعلى نسبة مئوية قدرها (٨١,٧%) للعبارة رقم (٥) ،وأقل نسبة مئوية (٦٩,٧%) للعبارة رقم (٨) ، كما يتبين من الجدول أن المتوسط العام للمحور (٢,٢٨) ،و تشير هذه القيمة موافقة أفراد العينة إلى حد ما على ما جاء بالمحور الثالث.

وتشير هذه الاستجابات أن هيمنة المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وأثرها على سيادة الدولة الوطنية تتمثل في تفرض المحكمة الرياضية الدولية غرامات لمخالفات اللاعبين والأندية والاتحادات بالعملة الأجنبية دون النظر لمن يوقعون عليه الغرامة ومستوى معيشته في بلده ، تضع المنظمات الدولية سياسات تمارس بها ضغطاً على سيادة الدولة ، تؤثر المنظمات الرياضية الدولية على الشئون الداخلية للدولة وقرارها الوطني ، تفرض المنظمات الرياضية الدولية شروطاً اقتصادية وسياسية على الدولة

وتتفق هذه النتائج مع دراسة كلً من Paul Brannagan & Joel Rookwood (2016) (48) ، Matthew L. McDowell (2017) (45) ، Erni Siburian & Arie Afriansyah (2018)(41) ، Makarychev, A., & Medvedev, S. (2019) (44) أنه تعد الشركات متعددة الجنسيات القوة المحركة للاقتصاد العالمي لما تلعبه من دور في السيطرة على الاقتصاد ورؤوس الأموال.

وأثرت تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر على السيادة الوطنية للدول من خلال ممارسة الأنشطة الاقتصادية الاستثمارية بالإضافة إلى التأثير الثقافي والاجتماعي (٤٣).

والاستثمار الأجنبي هو الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال ،والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر ، إذن يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ، ويسمح بتحويل التكنولوجيا ويوفر فرص العمل ، ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة ، لأنه يقوم بشكل مباشر

على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات متعددة الجنسيات ، وعليه فالاستثمار العالمي غير محدود (رؤوس الأموال الاجنبية) حيث يحتوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف حسبها نوع الاستثمار (٢٦٩:١٨).

وحفزت الدولة المصرية زيادة الاستثمار وتنميته وضمنت حوافزه حيث نص قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧م مادة ٣ " تتمتع جميع الاستثمارات المقامة في جمهورية مصر العربية بالمعادلة العادلة والمنصفة وتكفل الدولة للمستثمر الأجنبي معاملة مماثلة لتلك التي تمنحها للمستثمر الأجنبي" (٢١).

ولقد أصبح يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أوجه العولمة الاقتصادية ،وتمثل في الشركات متعددة الجنسيات كأحد آليات العولمة الاقتصادية ، حيث ساهمت بشكل كبير في عملية تراجع مفهوم السيادة ، وذلك نظراً لطبيعة عملها الذي يتخطى الحدود القومية للدول ، وفي ظل المتغيرات الدولية التي أدت إلى التقارب بين الدول وتقوية الإحساس بفكرة المصلحة الدولية المشتركة التي أنتجت تغيرات في بنية القانون الدولي ، وبالذات مبدأ السيادة ، فقد قبلت الدول بموجب المواثيق الدولية تغيرات جوهرية على مبدأ السيادة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدول.

والمستثمر الأجنبي قد يؤثر سلباً في الثقافة نتيجة اختلاف العادات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف ، كما قد يهدد سيادة الدولة وهذا من خلال الضغوط التي يمارسها عليها وخاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الاستراتيجية بحكومة البلد المضيف (١٢:١٩).

والواقع أن الشركات متعددة الجنسيات لم تكتف بقدرتها على السيطرة على سيادة الدول وما تفرضه عليها من قيود ، بل تسعى لاحتواء الدول وتسخيرها لخدمتها فالدول تتعرض للضغط من قبل هذه الشركات ، فمن ناحية هي مطالبة بالقيام بوظيفتها وفقاً لما تقتضيه إدارة الشركات متعددة الجنسيات ، ومن ناحية أخرى فهي لا تعتبر شريكاً في الاستفادة منها لأن هذه الاستفادة مقصورة على الدول التي تقع فيها المركز الرئيسي للشركات (٥٠:٣٠).

وتعمل الشركات المتعددة الجنسيات على التدخل في الشؤون الداخلية للدول خاصة الدول النامية بغية الاحتفاظ بامتيازاتها ، وذلك من خلال توجيه سياسة داخلية مما يتطابق مع مصالحها وأهدافها ،وما يمكن قوله هو أن السيادة الوطنية للدول النامية المضيفة للشركات متعددة الجنسيات مهددة بالخطر نتيجة تأثيرات هذه الشركات والتي تحد بسبب: (٥٦:٣٠)

- مخالفة الشركات المتعددة الجنسيات لتشريعات الدول التي تعمل فيها.
- مطالبة هذه الشركات حكوماتها باتخاذ الإجراءات ذات الصيغة السياسية والاقتصادية للضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لخدمة مصالحها الخاصة.
- رفض قبول تطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم.
- عرقلة جهود الدولة المتعلقة باستغلال ثرواتها من أجل ممارسة السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية.
- رفض اللجوء للمحاكم الوطنية المضيف في حال نشوب نزاعات نظراً للمكانة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الشركات وتفوقها على الدول المضيفة من ناحية الإمكانيات المادية والتكنولوجية المتاحة.

والعولمة تدفع بتآكل بعض وظائف الدولة حيث المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل مطرد المحددات الداخلية ، والدولة تصبح متغير تابع في العلاقات الدولية والمصالح المشتركة تقلل التناقض (٤٥:٣٢).

واستمرار الدولة مرهون أساساً بقدرتها على الإمساك بزمام علاقاتها الداخلية والخارجية وما وفرته العولمة من قدرة على ابتداع آليات تكيف جديدة لها وبالتالي أدت العولمة إلى إعادة هيكلة الدولة وإنتاجها من جديد وفق متطلبات النظام العالمي الرأسمالي القائم حالياً على مبدأ التوسع والدمج ، بمعنى حدوث تغير أو

تحول في طبيعة الدولة وقوتها ووظائفها ومركزها في النسق العالمي ، دون أن يعنى ذلك انتهاء الدولة وتراجعها وانتهاء حدودها الجغرافية (٤٨:٣٢).

وتعمل العولمة على نهاية الاستقلال الاقتصادي وانهيار الديمقراطية السياسية وطمس القومية عن طريق دمج الثقافة (١١٨:١٥).

والعولمة هجمة معاصرة للرأسمالية تستهدف تنميط العلم بالشكل الذى يخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية المسيطرة بما فيها الشركات متعددة الجنسيات (٢:٣٤).

وتعتبر العولمة مرحلة من مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي وما حملته من تغيرات سياسية واقتصادية أحدثت تأثيرات على دور الدولة الاقتصادي لصالح تنامي دور الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ، وتدخل هذه المؤسسات في الشؤون الداخلية للدول.

وبذلك يتحقق الإجابة على التساؤل الثالث والذى ينص على : ما هيمنة المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وأثرها على سيادة الدولة الوطنية ؟.

د- عرض ومناقشة نتائج التساؤل الرابع.

١- عرض نتائج التساؤل الرابع.

جدول (١٠)

التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات عينة البحث في التجنيس الرياضي كشكل من أشكال صناعة الرياضة وأثره على سيادة الدولة الوطنية (ن= ٢٧٨)

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط	%	كا٢	اتجاه العبارة
١	توجد تشريعات وقوانين تنظم عملية التجنيس وتثبت حقوق الدولة الوطنية	٧٢	١١٦	٩٠	١,٩٤	٦٤,٥	١٠,٦	إلى حد ما
٢	توجد معايير لاحتراف منظومة الرياضة (لاعب – مدرب – حكم - إداري)	٨٤	١٢٩	٦٥	٢,٠٧	٦٨,٩	٢٣,٣	إلى حد ما
٣	يوجد تهيئة للرأي العام من خلال وسائل الإعلام الرياضي لقبول سياسة التجنيس الرياضي	٥٩	١٠١	١١٨	١,٧٩	٥٩,٦	١٩,٩	إلى حد ما
٤	تعمل الدولة على تقدير الرياضيين وابرازهم بالدولة.	٨٠	١١٥	٨٣	١,٩٩	٦٦,٣	٨,١	إلى حد ما
٥	تعمل الدولة على دعم الرياضيين الوطنيين وتوفر امكانية نجاحهم	٧٦	١١٣	٨٩	١,٩٥	٦٥,١	٧,٦	إلى حد ما
٦	تقوم الدولة بواجبها نحو رعاية ومتابعة المواهب الرياضية	٨٥	١٢٥	٦٨	٢,٠٦	٦٨,٧	١٨,٥	إلى حد ما
٧	تعزز الدولة قيم المواطنة لدى الرياضيين	٩٦	١١٨	٦٤	٢,١٢	٧٠,٥	١٥,٩	إلى حد ما
٨	يتم تحفيز الرياضيين الوطنيين بالدعم المالي المناسب	٨٠	١١٦	٨٢	١,٩٩	٦٦,٤	٨,٨	إلى حد ما
٩	يتم الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة في تحسين الأداء للرياضيين	٧٦	١١٢	٩٠	١,٩٥	٦٥	٧,١	إلى حد ما
١٠	تهيمن الدول الغنية بالمال على الدول الفقيرة وتفرغها من الكفاءات الرياضية	١٢٨	١٣٢	١٨	٢,٤٠	٧٩,٩	٩٠,٣	موافق
١١	تهدف الدول الغنية إلى التجنيس لإضعاف الدول الفقيرة حتى لا تنهض في المنظومة الرياضية	١١٦	١٣٧	٢٥	٢,٣٣	٧٧,٦	٧٦,٥	إلى حد ما

	العالمية							
١٢	تجنيس الكفاءات الرياضية يعد صوراً من صور هيمنة الدول الكبرى	١٢٨	١١٧	٣٣	٢,٣٤	٧٨,١	٥٨,٣	موافق
١٣	يشكل التجنيس الرياضي كخطر في خلخلة التركيبة السكانية بالدولة	١٢٢	١١٩	٣٧	٢,٣١	٧٦,٩	٥٠,٢	إلى حد ما
	المتوسط العام للمحور				٢,١٠			إلى حد ما

قيمة كا٢ عند درجة حرية ٢ ،و مستوى معنوية عند ٠,٠٥ = ٥,٩٩

المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان : ١ : ١,٦٦ (غير موافق) ، ١,٦٧ : ٢,٣٣ (إلى حد ما) ، ٢,٣٤ : ٣ (موافق)

٢ـ مناقشة نتائج التساؤل الرابع.

يتضح من جدول (١٠) أن النسبة المئوية لاستجابات عينة البحث تتراوح ما بين (٥٩,٦% ، ٧٩,٩%) ، تراوحت قيمة كا٢ ما بين (٧,١ ، ٩٠,٣) ، أعلى نسبة مئوية قدرها (٧٩,٩%) للعبارة رقم (١٠) ،وأقل نسبة مئوية (٥٩,٦%) للعبارة رقم (٣) ، كما يتبين من الجدول أن المتوسط العام للمحور (٢,١٠) ،و تشير هذه القيمة موافقة أفراد العينة إلى حد ما على ما جاء بالمحور الرابع.

وتشير هذه الاستجابات أن التجنيس الرياضي كشكل من أشكال صناعة الرياضة وأثره على سيادة الدولة الوطنية يتمثل في تهيمن الدول الغنية بالمال على الدول الفقيرة وتفرغها من الكفاءات الرياضية ، تجنيس الكفاءات الرياضية يعد صوراً من صور هيمنة الدول الكبرى ، تهدف الدول الغنية إلى التجنيس لإضعاف الدول الفقيرة حتى لا تنهض في المنظومة الرياضية العالمية ، يشكل التجنيس الرياضي كخطر في خلخلة التركيبة السكانية بالدولة.

ويتفق ذلك مع دراسة كلٌ من على الهاشمي (٢٠٠٣م)(١٧) ،و عبد الحليم نزال (٢٠١٤م)(١٤) ، Muhammad Zulhidayat & Atma Suganda & Imran Razif (2022)(46) ،و Gijsbert Oonk (2022)(42) أنه تسعي الدول في تحقيق الانجاز الرياضي من خلال الإغراءات المادية والتسهيلات التي تقدم للرياضيين.

ويمكن تفسير التجنيس فيما يتعلق بانخفاض معدلات المشاركة في الرياضة الوطنية ، وسعى الدول في اكتساب مكانة دولية من خلال الرياضيون المجنسون والهيمنة على الدول الفقيرة وتفريغها من الكفاءات الرياضية (٤٠).

وبالنظر في الآونة الأخيرة نري لاعبين وطنيين يرحلون لتمثيل دول آخري وخاصة في الرياضات والألعاب الفردية على سبيل المثال في رياضة المصارعة والإسكواش ورفع الأثقال ، وغالباً ما يبحثون عن التجنيس واللعب باسم الدولة الثانية للهروب من مشكلات ومعوقات اتحاداتهم المحلية ، وعدم توفير متطلبات الإنجاز والتفوق الرياضي لهم ، وعدم العمل في بيئة جاذبة يتوفر بها الدعم المادي والمعنوي للرياضيين الوطنيين بالإضافة إلى محدودية الإمكانات والأجهزة.

وفى هذا الصدد حدد الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا عدة قوانين ليستطيع اللاعب خوض المباريات مع أحد المنتخبات المنتسب إليها ، وهي أن يكون اللاعب قد ولد في منطقة تابعة للاتحاد هو أو أحد والديه أو والديهما، أو أن يكون قد عاش لخمس سنوات بمنطقة تابعة للاتحاد بعد بلوغ سن ١٨ عام.

والتجنس في الرياضة هو سيف ذو حدين ، من موقف إيجابي ناجح حيث يمكن أن يعزز المنتخب الوطني للبلد والتقدم في المرتبة العالمية ، وفي المقابل يحرض على عدم الوطنية والانتماء القومي وتعكير صفو تطوير الرياضة الوطنية (٢١٢:٣٧).

ويعد تحديد الجنسية شرطًا أساسياً لأهلية الرياضي للانضمام إلى فريق وطني في المسابقات الرياضية الدولية ، وعادةً ما توفر لوائح الاتحادات الرياضية وفقاً لمتطلبات القانون المحلي ، والاتجاه في

قانون الرياضة الدولي يتجه نحو التخفيف من متطلبات الإقامة الدائمة والاعتراض التقليدي على الجنسية المزدوجة (٤٧).

ويعرف التجنيس أنه منح الفرد جنسية غير جنسية الدولة التي يحمل جنسيتها(٥:٣٤).

والمواطنة ليست ورقة بل هي وجدان وضمير ممزوج بالتضحية والحب والعطاء والولاء للوطن.

ومفهوم الانتماء الوطني في الرياضة هو الاستفادة من تفوق الرياضي للحصول على تقدير الآخرين في البيئة المحيطة ، التفاعل الرياضي الإيجابي بين الرياضي والآخرين ينمو ويتطور بدافع الرياضة للتفوق بموازنة أهدافه الذاتية والأهداف العامة للنادي والوطن ، كما أنه يحقق الأهداف الأتية : تحقيق مركز اجتماعي ، الحصول على جماعة الانتماء ، تحقيق الأهداف في ضوء المعايير السائدة في المجتمع ، تأكيد الفرد لذاته ، كسب الثقة بالنفس ، الحصول على تقدير اجتماعي ، التماسك الاجتماعي ، المشاركة في بناء المجتمع ، أمن المجتمع واستقراره ، المحافظة على قيم ومعايير المجتمع (١٠:٢٢٨)

وصناعة البطل الرياضي وتحقيق الانجاز العالي هي مسئولية كل الفاعلين في المجال الرياضي وعلى الدولة أن ترافقها وتدعمها بتوفير المناخ والبيئة الضرورية لذلك فصناعة الأبطال لا يمكن أن تتحقق بغياب الملاعب والقاعات المتخصصة والأجهزة والمعدات الحديثة ، حيث أنها صناعة وطنية تتطلب مجهودات دولة لأن ثمار البطولة ليست أقل من أي نجاح في السياسة أو الاقتصاد أو الدبلوماسية وغيرها من النجاحات والانجازات التي تتغنى بها الأمم والشعوب المتحضرة (١٢:٤٠٦).

وبذلك يتحقق الإجابة على التساؤل الرابع والذى ينص على : " ما التجنيس الرياضي كشكل من أشكال صناعة الرياضة وأثره على سيادة الدولة الوطنية ؟ .

خامساً- الاستخلاصات.

في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها ومعالجتها وعرضها وتفسيرها ،وفى حدود المنهج المستخدم ،وفى حدود استجابات عينة البحث تم التوصل إلى الاستخلاصات التالية :

أ- أثر صناعة الرياضة على اقتصاديات الدولة الوطنية:

١- ساهمت صناعة الرياضة في إيجاد وتوفير فرص عمل وطنية.
٢- ساهمت صناعة الرياضة في استحداث مشروعات رياضية جديدة.
٣- ساهمت صناعة الرياضة في تعظيم وزيادة عوائد المسابقات والأحداث الرياضية.
٤- اتاحت صناعة الرياضة الفرصة للقطاع الخاص في إدارة وتملك المؤسسات الرياضية.

ب- تأثير صناعة الرياضة على سيادة الدولة الوطنية:

١- تعمل الدولة على إنشاء أندية رياضية استثمارية.
٢- توجد قرارات وزارية إدارية لدعم المؤسسات الرياضية.
٣- تفرض المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) قيوداً على الدولة الوطنية (مثل ألغاء الدعم) مما يؤثر على المؤسسات الرياضية.
٤- احتكار بيع وبث وتشفير المباريات والأحداث الرياضية يؤثر على سيادة الدولة.

ج- هيمنة المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وأثرها على سيادة الدولة الوطنية.

١- تفرض المحكمة الرياضية الدولية غرامات لمخالفات اللاعبين والأندية والاتحادات بالعملة الأجنبية دون النظر لمن يوقعون عليه الغرامة ومستوى معيشته في بلده.
٢- تضع المنظمات الدولية سياسات تمارس بها ضغطاً على سيادة الدولة.
٣- تؤثر المنظمات الرياضية الدولية على الشئون الداخلية للدولة وقرارها الوطني.

٤- تفرض المنظمات الرياضية الدولية شروطاً اقتصادية وسياسية على الدولة.

د- التجنيس الرياضي كشكل من أشكال صناعة الرياضة وأثره على سيادة الدولة الوطنية.

١- تهيمن الدول الغنية بالمال على الدول الفقيرة وتفرغها من الكفاءات الرياضية.
٢- تجنيس الكفاءات الرياضية يعد صوراً من صور هيمنة الدول الكبرى.
٣- تهدف الدول الغنية إلى التجنيس لإضعاف الدول الفقيرة حتى لا تنهض في المنظومة الرياضية العالمية.
٤- يشكل التجنيس الرياضي كخطر في خلخلة التركيبة السكانية بالدولة.

سادساً-التوصيات.

من خلال عرض ومناقشة واستخلاصات الدراسة نوصى بالآتي :

أ- الالتزام برؤية مصر ٢٠٣٠م لتحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد الوطني من خلال وضع استراتيجية تنموية اقتصادية رياضية تُبني علي أساس أن الرياضة أمن قومي وتهدف إلى رفع المؤشرات الاقتصادية بالدولة ، وتراعى الوضع الراهن للمجتمع المصري من ناحية ، وطبيعة المتغيرات الخارجية الاقليمية والدولية ذات التأثير على الاقتصاد والمجتمع المصري من ناحية آخري ، ويراعى قيم المواطنة والمساواة وتكاتف عمل المؤسسات الرياضية.
ب- التأكيد على حق فرض الدولة سيادتها وسياساتها بما يحفظ الثوابت والقيم والهوية الوطنية.
ج- تعزيز دور القطاع الخاص الوطني وزيادة فرص الاستثمار والتنمية الرياضية.
د- تفعيل دور الدولة يستوجب التعامل مع آليات النظم الاقتصادية الجديدة ويفرض عليها إعادة صياغة سياستها وسلطاتها ووظائفها بما يمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية.
ه- توفيق الدولة أوضاعها بما يحقق التنسيق بين تعهداتها الدولية وتشريعاتها الوطنية.
و- تحجيم الاثار السلبية لخصخصة الرياضة وخاصة فيما يتعلق بالإضرار المتعلقة بالعمالة والموظفون.
ز- إجراء تعديلات على سياسات الاصلاح الاقتصادي فيما يمكن من توطينها وتمصيرها في جمهورية مصر العربية.
ح- وضع منظومة و لوائح للتجنيس والاحتراف الرياضي تعزز قيم الانتماء الوطني.
ط- أسهم هذ البحث في التعرف على انعكاسات صناعة الرياضة وأثرها على سيادة الدولة إلا أن نطاق هذا البحث والأساليب المستخدمة فيه والنتائج التي توصل إليها تشير إلى وجود مجالات آخري لبحوث مستقبلية ،و من بين هذه الدراسات البحثية المقترحة :

١- آثار سياسات الاصلاح الاقتصادي على صناعة الرياضة بجمهورية مصر العربية.
٢- أدوار الدولة والقطاع الخاص في صناعة الرياضة والتنمية الرياضية.
٣- مكانة القطاع الخاص والأجنبي في ظل قوانين الاستثمار الرياضي.
٤- أطر قانونية للتجنيس الرياضي في ظل التشريعات والقوانين الدولية.
٥- عزوف الرياضيين الوطنيين عن المشاركات الوطنية واللجوء إلى التجنيس.
٦- مخاطر وفرص التجنيس الرياضي وأثره على سيادة الدولة الوطنية.

-المراجع.

١- أحمد حامد بن طبيق الرحيمة (٢٠٠٥م) أثر العولمة على مفهوم سيادة الدولة ، رسالة ماجستير ، جامعة أم درمان.
٢- أحمد سعيد رجب شرف ،و أحمد فاروق عبد القادر ،و السعدني خليل السعدني (٢٠٠٨م) دور الشراكة بين المؤسسات الرياضية ومؤسسات المجتمع المدني في النهوض بالرياضة المصرية

، العدد ٥٦ ، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنات ، جامعة حلوان.

٣- أحمد عثمان (٢٠٢١م) واقع صناعة الرياضة الالكترونية وعوائدها الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية ، المجلة العلمية لعلوم التربية البدنية والرياضة ، جامعة المنصورة.

٤- أحمد فتحي حسين الأفندي (٢٠١٦م) الجوانب الاقتصادية والأخلاقية والقانونية لرعاية الأنشطة الرياضية في مصر ، العدد ٩٠ ، مجلة تطبيقات علوم الرياضة.

٥- أحمد فلاح ،و عبد الكريم معزيز (٢٠١٣م) اقتصاديات الرياضة تحديد أوجه الارتباط بين الاقتصاد والرياضة ، العدد ١٠ ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. http://search.mandumah.com/Record/456192

٦- أحمد يحيى محمد على عبد الله (٢٠٢١م) الاصلاح الاقتصادي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، كلية التجارة ، جامعة مدينة السادات.

٧- بورزامة جمال ،و نحاوة لونيس (٢٠١٨م) محاكاة نموذج اقتصاديات الرياضة في الجزائر ، العدد ٥ ، مجلة تفوق في علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية. https://www.asjp.cerist.dz/en/downSomaitepdf/208/3/2/67234

٨- جيلان محمد إبراهيم (٢٠١٦م) أثر العولمة على سيادة الدولة ، العدد٣، مجلة الاستواء ، مركز البحوث والدراسات الإندونيسية بجامعة قناة السويس. http://search.mandumah.com/Record/812283

٩- حازم الببلاوي (١٩٩٨م) دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق.

١٠- حسن أحمد الشافعي ،ودعاء عابدين ،و عبد اللطيف بخاري ،و جاسم خليل ميرزا ،و عبد الله الغصاب ،و عبد الرحمن سيار ،و عمر نصر الله قشطة (٢٠١٣م) الانتماء من خلال الاحتراف الرياضي ودوافعه في المؤسسات الرياضية في المجتمعين المصري والعربي" مصر - السعودية - الإمارات - الكويت - البحرين- فلسطين ، مجلد ٤٤ ، علوم وفنون الرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنات ، جامعة حلوان. https://search.mandumah.com/Record/718074

١١- حسين عمر أمين السمري ،و أشرف صبحى محمد (٢٠٠٦م) الاستثمار وتطوير الرياضة المصرية كنتائج للجنة الاستثمار بوزارة الشباب : دراسة تقويمية ، المجلد ٥ ، العدد ٩، مجلة العلوم البدنية والرياضة ، كلية التربية الرياضية ، جامعة المنوفية ، مصر

١٢- خليفة غزالي ،و بسمان عبد الوهاب عبد الجبار (٢٠٢٢م) معوقات صناعة البطل الرياضي في الجزائر ، مجلد ١٤ ، العدد ١ ، مجلة التحدي. http://search.mandumah.com/Record/1255341

١٣- سمير عبد اللطيف مصطفى ،و محمد أحمد رزق (٢٠١٧م) دور القطاع الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية بالمؤسسات الرياضية ، العدد ٨٠ ، الجزء ١ ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، كلية التربية الرياضية بالهرم ، جامعة حلوان.

١٤- عبد الحليم جبر نزال (٢٠١٤م) رؤية مستقبلية للمخاطر والفرص للاحتراف الرياضي في الأندية الرياضية بكرة القدم من وجهة نظر اللاعبين ، العدد ٣٧ ، مجلة دراسات وبحوث التربية الرياضية ، جامعة البصرة.

١٥- عبد الرحمن محمد على الذئب (٢٠٠٦م) مستقبل الدولة في ظل العولمة : دراسة تحليلية لانعكاسات العولمة على سيادة الدولة ودورها ووظيفتها ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة المرقب ، ليبيا.
١٦- عبد الله لفايدة (٢٠١٦م) العولمة واقتصاد الرياضة ، مجلد ب ، العدد ٤٥، مجلة العلوم الانسانية ، الجزائر
١٧- على عبد الزهرة الهاشمي (٢٠٠٣م) تأثير نظام العولمة على مستقبل الحركة الرياضية والاعلام الرياضي ، المركز الوطني للتوثيق ، المندوبية السامية للتخطيط ، المملكة المغربية.
١٨- فاروق خلف ، و المكي دراجي (٢٠١٦م) الإطار القانوني للاستثمار ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني ، العدد ٣ ، مجلة الحقوق والحريات ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.
١٩- فريدة بوغازي (٢٠١٥م) الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ، المؤتمر الدولي العلمي حول :الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - الأردن. http://search.mandumah.com/Record/677105
٢٠- فوزى أوصديق (٢٠١٠م) الدولة الوطنية والسيادة في ظل العولمة ، العدد ٦ ، دراسات قانونية ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية ، الجزائر.
http://search.mandumah.com/Record/206873
٢١- قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢١ مكرر (ج).
٢٢- كريم محمد الحكيم ،و أحمد السيد الحسيني ،و عمرو محمد حامد زاهر(٢٠١٧م) دور الدولة القانوني في تنظيم سوق حقوق البث لمسابقات كرة القدم ، العدد ٢٩ ، المجلة العلمية لعلوم التربية البدنية والرياضة ، كلية التربية الرياضية ، جامعة المنصورة.
٢٣- كمال الدين عبد الرحمن درويش ،و السعدني خليل السعدني ،و عبد اللطيف صبحى محمد (٢٠١٦م) مقومات استخدام الرياضة كأمن قومي بجمهورية مصر العربية " دراسة تحليلية " ، العدد ٧٦ ، الجزء ٣ ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، كلية التربية الرياضية للبين بالهرم ، جامعة حلوان.
٢٤- كمال درويش ،و وليد مرسى الصغير ،و أحمد عبد الفتاح أحمد ،و محمد إبراهيم (٢٠١٣م) اقتصاديات الرياضة ، مكتبة الأنجلو المصرية.
٢٥- محمد أحمد رزق (٢٠١٩م) الحرية الاقتصادية لتنمية اقتصاديات المؤسسات الرياضية ، المجلة العلمية لعلوم وفنون الرياضة كلية التربية الرياضية للبنات بالجزيرة جامعة حلوان.
٢٦- محمد سالم أحمد موسي (٢٠١٢م) العولمة وأثرها على سيادة الدولة ، مجلد ١١ ، العدد ١ ، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية – ليبيا.
http://search.mandumah.com/Record/888036
٢٧- محمود صادق بازرعة : (٢٠٠١م) إدارة التسويق ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة.
٢٨- مسعود موسى الربضي ،و عبد الرحمن محمد ربابعة (٢٠١٠م) أثر العولمة الاقتصادية على السيادة في الدول النامية ، مجلد ٧ ، العدد ٣ ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ، الأردن.
٢٩- معارفية الطيب (٢٠١٧) الصناعة الرياضية في النظام الأوروبي والأمريكي : دراسة مقارنة ، العدد ٦ ، مجلة المالية والأسواق.
http://search.mandumah.com/Record/1070705
٣٠- مغيلي مليكة (٢٠١٤م) الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة خميس مليانة ، الجزائر.

٣١- هشام ختيري (٢٠١٨م) سيادة الدولة الوطنية في ظل التحولات الدولية الراهنة ، العدد ٦ ، مجلة دفاتر قانونية.
٣٢- وصفى محمد عيد عقيل (٢٠١٣م) إشكالية مفهوم الدولة في ظل العولمة ، المجلد ١٧ ، العدد ٢ ، إربد للبحوث والدراسات ، الأردن.
٣٣- وليد محمد صلاح الدين (٢٠٠٦م) تشفير المباريات والبطولات الرياضية بمصر وبعض دول العالم ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة بنها.
٣٤- ياسر محروس مصطفى (٢٠١٣م) قياس أثر العولمة والتجنيس في المجال الرياضي على المواطنة العالمية ،المركز الوطني للتوثيق ، المندوبية السامية للتخطيط ، المملكة المغربية.
٣٥- يحيى محمد الجيوشي (٢٠١٦م) رؤية منهجية لاستخدام الرياضة للجميع كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المصري ، العدد ٧٦ ، الجزء ١ ، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين بالهرم.
36- Aminuddin Yusof &Parilah Mohd Shah (2008) Globalization and the Malaysian Sports Industry , Research Journal of Internatıonal Studıes - Issue 8.
37- Cao, Qitian., & Pu, Jialin (2022) The Trend of Naturalization in Sports Promotes or Prevents Countries' Participation in Globalization?. Journal of Innovation and Social Science Research
38- Carlos Pulleiro Méndez (2020) National recognition and power relations between states and sub-state governments in international sport, International Journal of Sport Policy and Politics, 12:2, 189-205 DOI: 10.1080/19406940.2019.1706620
39- Danyel Reiche (2015) Investing in sporting success as a domestic and foreign policy tool: the case of Qatar, International Journal of Sport Policy and Politics, 7:4, 489-504, DOI: 10.1080/19406940.2014.966135
40- Danyel Reiche & Cem Tinaz (2019) Policies for naturalisation of foreign-born athletes: Qatar and Turkey in comparison, International Journal of Sport Policy and Politics, 11:1, 153-171 DOI: 10.1080/19406940.2018.1528994
41 - Erni Eriza Siburian, Arie Afriansyah (2018) SPORT DIPLOMACY AND STATE SOVEREIGNTY: CASE STUDY ON INDONESIA'S EFFORT TO GUARD THE SOVEREIGNTY OF PAPUA ,Vol 7, No1, Yustisia Jurnal Hukum.
42- Gijsbert Oonk (2022) Sport and nationality: towards thick and thin forms of citizenship, National Identities, 24:3, 197-215 DOI: 10.1080/14608944.2020.1815421

43- Henri Bezuidenhout & Ewert Kleynhans (2015) Implications of foreign direct investment for national sovereignty: The Wal-Mart/Massmart merger as an illustration, South African Journal of International Affairs, 22:1, 93-110, DOI: 10.1080/10220461.2015.1009155

44- Makarychev, A., & Medvedev, S. (2019) Doped and disclosed: Anatomopolitics, biopower, and sovereignty in the Russian sports industry. Politics and the Life Sciences, 38(2), 132-143. Doi:10.1017/pls.2019.11

45- Matthew L. McDowell (2017) The sovereign colony: Olympic sport, national identity, and international politics in Puerto Rico, Sport in History, 37:4, 549-551, DOI: 10.1080/17460263.2017.1315025

46- Muhammad Zulhidayat, Atma Suganda, Imran Bukhari Razif. (2022). Political Law of The Government in A Special Naturalization of Indonesian Football Players Based on Walfare State Theory. Journal Eduvest. Vol(2): 622-629E-ISSN:2775-3727Published https://greenpublisher.id

47- Nafziger, J.A.R. (2016) Rights and Wrongs of and About Nationality in Sports Competition. In: Paulussen, C., Takacs, T., Lazić, V., Van Rompuy, B. (eds) Fundamental Rights in International and European Law. T.M.C. Asser Press, The Hague. https://doi.org/10.1007/978-94- 6265-088-6_13

48- Paul Michael Brannagan & Joel Rookwood (2016) Sports mega-events, soft power and soft disempowerment: international supporters' perspectives on Qatar's acquisition of the 2022 FIFA World Cup finals, International Journal of Sport Policy and Politics, 8:2, 173-188, DOI: 10.1080/19406940.2016.1150868

49- Sascha Düerkop & Ramesh Ganohariti (2021) Sovereignty in sports: non-sovereign territories in international football, International Journal of Sport Policy and Politics, 13:4, 679-697, DOI: 10.1080/19406940.2021.1947347

50- Simon Chadwick (2022) From utilitarianism and neoclassical sport management to a new geopolitical economy of sport, European Sport Management Quarterly, 22:5, 685-704, DOI: 10.1080/16184742.2022.2032251

51- Zhang, J. J., Kim, E., Mastromartino, B., Qian, T. Y., & Nauright, J. (2018)

The sport industry in growing economies: critical issues and challenges. International Journal of Sports Marketing and Sponsorship.

52- https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text 25-10-2022 at 10:00 p,m.

53- https://maaal.com/2022/03 1-11-2022 at 1:00 a,m